

Distr.: General
20 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٩ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

في نهاية العام لا تزال تعتمد على دولة عضو واحدة. وتزداد ميزانية المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة سنويا، كما تزداد الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين. وتظهر عمليات حفظ السلام ازديادا في الأنصبة المقررة يرافقه ارتفاع في الأنصبة المقررة غير المسددة مما يجد من توافر النقدية ولم يمكن التحكم بعد في مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء.

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (A/54/454/Add.1). كما يقدم التقرير معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وعن التوقعات للأشهر المتبقية من عام ٢٠٠٠.

٣ - ويمثل ذلك منعطفا مثيرا للقلق إذا أرادت المنظمة تنفيذ المبادرات التي أعلن عنها الأمين العام في الآونة الأخيرة والرامية إلى توسيع نطاق عمليات حفظ السلام الميدانية وتقديم الدعم من المقر لكفالة حماية أمنية أفضل لموظفي الأمم المتحدة والموافقة على الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لمجمع المقر. ونجاح هذه المبادرات الرئيسية رهين بتوفير قاعدة مالية متينة.

ثانيا - استعراض الحالة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر والتوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

ألف - عرض عام

٢ - في هذا الوقت من العام، تظهر أغلب المؤشرات الرئيسية أن التحول المالي الذي شهده عام ١٩٩٩ لم يستمر في عام ٢٠٠٠. فرغم أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء يقوم بدفع حصته كاملة في الميزانية العادية، فإن الحالة النقدية

باء - مستوى الأنصبة المقررة

٤ - يمثل مستوى الأنصبة المقررة الذي وافقت عليه الدول الأعضاء الأساس المالي الراسخ للأمم المتحدة. ويحدد

٣ بليون دولار قليلا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام وحدها مستوى عاليا قدره ٢,٥ بليون دولار. وظلت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين ترتفع أيضا. وقد تسجل المدفوعات للميزانية العادية وحدها نمطا إيجابيا في نهاية السنة. وارتفع مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بنسبة ٢٣ في المائة عما كان عليه قبل عام مضى.

٨ - وبصفة محددة، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ٢,٥ بليون دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٦٧٦ مليون دولار عما كانت عليه في العام السابق. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين أكثر من ٥٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٩ مليون دولار وهي زيادة ضئيلة بالأرقام المطلقة ولكنها تمثل نسبيا تغييرا كبيرا عما حدث في السنوات السابقة. إذ أن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العامة هي وحدها التي تظهر انخفاضا قدره ١١١ مليون دولار عن نهاية عام ١٩٩٩.

٩ - ويكاد حجم الأنصبة المقررة غير المسددة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقدره ٣,٠٩٤ مليون دولار يساوي مجموع الأنصبة المقررة المتوقع للعام الذي يبلغ ٣,٣٧٦ مليون دولار في الوقت الراهن. ويعني هذا التقارب بين هذين المبلغين أن المنظمة متأخرة قرابة عام في تحصيل الأنصبة المقررة. وتشكّل هذه الحالة خطرا يهدد المنظمة التي لديها احتياطات محدودة للغاية ولا تملك رأس مال.

١٠ - ويدين المساهم الأكبر بنسبة ٦١ في المائة من مجموع المبلغ المستحق غير المسدد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويدين ١٤ من المساهمين الرئيسيين الآخرين بنسبة ٢٥ في المائة وبقية الدول الأعضاء بنسبة ١٤ في المائة.

مبلغ الأنصبة المقررة الأعمال التي ترغب الدول الأعضاء في أن تضطلع بها المنظمة؛ بيد أن مقدار الأنصبة المقررة التي لم تسدد بعد يحدد القدرة المالية للأمم المتحدة.

٥ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بلغ مستوى الأنصبة المقررة ذروته منذ عام ١٩٩٥ إذ وصل إلى ٣,٣ بليون دولار. ومن المتوقع أن تبلغ مستويات الأنصبة المقررة ٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إذا حدث فعلا المستوى المتوقع من الأنشطة. ونتيجة لذلك، فقد تقارب الاحتياجات من الموارد في سنة ٢٠٠١ نظيراتها في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وظلت الأنصبة المقررة للميزانية العادية وحدها ثابتة، دون حدوث أي نمو طوال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠. بيد أنه من المتوقع أن تحدث زيادة في سنة ٢٠٠١. وقد ظلت الأنصبة المقررة للمحكمتين الدوليتين تزداد كل عام منذ إنشائهما ويتوقع أن يبلغ مستوى يقارب ٢٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠١.

٦ - ويظهر حفظ السلام أكبر الاحتياجات من الموارد وأقلها انتظاما والتي بلغت ذروتها في سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وتراوحت بين ٣,٢ و ٣,٤ بليون دولار. وشهد عام ١٩٩٦ انخفاضا سريعا مع حدوث هبوط تدريجي إلى مستوى يقارب ٩٠٠ مليون دولار في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ويشهد عام ٢٠٠٠ تغيرا سريعا في التوجه ومن المتوقع أن يكون الأمر على غرار ذلك في سنة ٢٠٠١. ومن المتوقع الآن بروز احتياجات جديدة كبيرة من الموارد بسبب المسؤوليات الجديدة للمنظمة فيما يتعلق بحفظ السلام وتقديم المساعدة في إعادة بناء الحكومات.

الأنصبة المقررة غير المسددة: الميزانية العادية وحفظ السلام والمحكمتان الدوليتان

٧ - بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين ما يفوق

الميزانية العادية

بلغ مجموعها ٢,٦ مليون دولار من الأرجنتين خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر.

١٥ - وفي كل عام يفوق عدد الدول الأعضاء التي تدفع نصيبها المقرر كاملا عددها في السنة الماضية. وفي حقيقة الأمر بلغ هذا العدد ١٣١ دولة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بيد أن هذا العدد ارتفع إلى ١٣٧ دولة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ مما يعني أن ٥١ من الدول الأعضاء فقط لم تدفع بعد حصتها كاملة. ويود الأمين العام أن يشكر تلك الدول الأعضاء التي تبذل قصارى جهدها لتكملة مدفوعاتها في غضون العام الذي تصبح فيه مستحقة.

عمليات حفظ السلام

١٦ - هناك في الوقت الحالي ١٤ بعثة قائمة منها: أربع بعثات في أفريقيا هي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، واثنان في آسيا - هما إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وأربع في الشرق الأوسط هي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وأربع في أوروبا - هي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الذي تشمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وتمول جميع البعثات ما عدا اثنتين منها من خلال الأنصبة المقررة لحفظ السلام. وتمول البعثتان الأخريان وهما فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند

١١ - بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ٥٣٣ مليون دولار، وهو مبلغ يفوق المبلغ الذي يتوقع أن يكون مستحقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٢ - وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مدينة بنسبة ٨١ في المائة من مجموع المبالغ غير المسددة للميزانية العادية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتبلغ الاشتراكات المقررة غير المسددة للميزانية لاثنتين من الدول الأعضاء الأخرى المدرجة في قائمة المساهمين الرئيسيين المقبلة التي تضم ١٤ دولة، هما البرازيل والأرجنتين ١٢ في المائة. ومن بين الدول الأعضاء المتبقية البالغ عددها ١٧٣ دولة التي جرى تقييمها، تدين ٥٣ منها ب ٧ في المائة من مجموع الميزانية غير المحصل.

١٣ - ولا تختلف هذه النسب المثوية كثيرا عن العام الماضي. فحصة الولايات المتحدة ظلت كما هي، أي ٨١ في المائة. وازدادت النسبة المثوية المستحقة على مساهمين رئيسيين آخرين من ٩ إلى ١٢ في المائة. والأهم من ذلك أن عدد الدول الأعضاء الأخرى التي عليها اشتراكات مقررة غير مسددة قد انخفض من ٧٨ إلى ٥٣ دولة ونقصت نسبتها المثوية من ١٠ إلى ٧.

١٤ - لا تبدأ المدفوعات المتعلقة بالأنصبة المقررة الحالية للولايات المتحدة إلا عندما تبدأ تلك الدولة العضو ميزانيتها للسنة الجديدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن ينخفض أعلى مستوى بلغته الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام وأن تهبط النسبة التي تدين بها الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تسدد الأرجنتين والبرازيل أيضا مدفوعات إضافية للميزانية العادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي حقيقة الأمر وردت مدفوعات

٢,٥ بليون دولار، فإن عدم التوازن في حجم الأنصبة المقررة غير المسددة بالمقارنة مع المستويات الحالية للأنصبة المقررة يثير القلق حقا. وهناك قدر كبير من القلق مصدره أن دولة عضو واحدة تدين بالقسط الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها تمثل ٥٨ في المائة من المجموع.

٢١ - بيد أن عددا كبيرا من الاشتراكات قد سُدد، خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر، ومن ضمنها ٢٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و ٦١ مليون دولار من إيطاليا و ١٧ مليون دولار من فرنسا. وقد أبلغت الولايات المتحدة الأمانة العامة أيضا أن مبلغ ١٠٠ مليون دولار إضافية سيسدد عما قريب. وستُخفض كل من هذه المدفوعات حصة تلك الدولة العضو ونسبتها المتوية من المجموع. ومن المتوقع أيضا ورود مدفوعات من عدد من الدول الأعضاء التي تسارع بالدفع وذلك بسبب إصدار عدد كبير من الأنصبة المقررة مؤخرا.

الحكمتان الدوليتان

٢٢ - تمثل الحكمتان الدوليتان جهدا كبيرا متناميا تبذله الدول الأعضاء. فمنذ إنشائهما في سنة ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ازدادت الأنصبة المقررة أربعة أضعاف وبلغت الآن ١٦٦ مليون دولار. وارتفع مستوى الأنصبة المقررة في البداية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والبالغ ١١ مليون دولار إلى ٨٨ مليون دولار. أما مستوى الأنصبة المقررة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فقد ارتفع من ١٣ إلى ٧٩ مليون دولار في غضون ست سنوات. وتشير المقترحات التي وردت من الحكمتين لسنة ٢٠٠١ إلى استمرار النمو السريع. وقد ازداد أيضا عدد الموظفين الذين يشاركون في عمل الحكمتين وفاق ٦٠٠ موظف في عام ٢٠٠٠ وقد تحدثت زيادات أخرى في سنة ٢٠٠١.

وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من الميزانية العادية.

١٧ - وتقدر الأنصبة المقررة لحفظ السلام بمبلغ ٢,١ بليون دولار في سنة ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تفوق هذا المبلغ في ٢٠٠١. وقد تأرجحت مستويات حفظ السلام وفق نمط غير منتظم طوال السنوات التسعة الماضية وبلغت مستويات عالية فاقت ٣ بليون دولار في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ومستويات أقل تراوحت في نطاق ٩٠٠ مليون دولار في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. والمستويات آخذة في الارتفاع في الوقت الراهن.

١٨ - بيد أن مستويات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام يصعب التنبؤ بها بحكم طبيعتها. فهي تؤسس على افتراضات تتعلق بمجموعة ضخمة من المتغيرات التي يصعب التكهّن بها وتستدعي أن يعاد تقييمها بانتظام. وحتى في هذا الوقت من سنة ٢٠٠٠، فقد تبلغ مستويات الأنصبة المقررة حدا يفوق التوقع الحالي.

١٩ - وقد ظل مستوى الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام يرتفع بصفة عامة بسبب احتياجات البعثات الأربعة التي أنشأت في الآونة الأخيرة هي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا استبعدت هذه البعثات الأربع فإن مستويات الأنصبة المقررة لسنة ٢٠٠٠ ستكون أصغر بدرجة كبيرة ولا تكاد تبلغ ٠,٤ بليون دولار. أما إذا أضيفت الأنصبة المقررة للبعثات الأربعة البالغ مجموعها ١,٧ بليون دولار، فإن مجموع المستوى الموحد يفوق ٢ بليون دولار.

٢٠ - ولأن الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر قد بلغت مستوى عال قدره

الميزانية العادية سيظل سالبا. ولا تعرف الحالة النقدية بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر بعد، إذ من الضروري التركيز على المدفوعات التي يمكن أن يقوم بها المساهمون الرئيسيون. وفي هذا الوقت، تصبح توقعات نهاية السنة مخفوفة بالشكوك، إذ أن الكونغرس في الولايات المتحدة لم يتخذ إجراءات بعد. وهناك ثلاثة سيناريوهات محتملة.

٢٦ - يحدد السيناريو الأول توقعات الحالة النقدية لنهاية السنة في الميزانية العادية، بافتراض قيام الولايات المتحدة في نهاية العام بدفع مبلغ يساوي الرصيد المتبقي من نصيبها المقرر للسنة الحالية، أي ٢٦٣ مليون دولار. وقد اتبعت الولايات المتحدة هذا الأسلوب في الدفع في سنة ١٩٩٩. ويفترض السيناريو الثاني أن الولايات المتحدة لن تدفع مبلغا يصل إلى ١٠٠ مليون دولار ريثما يؤكد الكونغرس أن الأمم المتحدة لم تضطلع في سنة ٢٠٠٠ بأية أعمال تتجاوز مستوى ميزانيتها العادية. ووفق هذا السيناريو، سيتم دفع ١٦٣ مليون دولار فقط بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويفترض السيناريو الثالث عدم دفع أي مبلغ في نهاية العام وهو بديل غير مرجح الحدوث ولكنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا.

٢٧ - ووفق السيناريو الأول، يُتوقع أن تكون حالة الميزانية العادية إيجابية بمبلغ ٤٨ مليون دولار. أما في إطار السيناريو الثاني، فسيكون الرصيد النقدي في الميزانية العادية سالبا بمبلغ ٥٢ مليون دولار، مما يستدعي اللجوء مرة أخرى إلى الاقتراض من الأموال النقدية لحفظ السلام في نهاية السنة لتعويض العجز النقدي في الميزانية العادية. ويمثل السيناريو الثالث خطوة إلى الوراء والعودة إلى رصيد سالب إلى حد كبير. ولا يرجح حدوث هذا السيناريو على الإطلاق، ولكن نظرا للشكوك التي تكتنف الإجراءات التي قد يتخذها الكونغرس في الولايات المتحدة، فإن السيناريو الثالث يضع

٢٣ - بيد أن دفع الأنصبة المقررة لم يواكب هذه الزيادة. فقد بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ٥٤ مليون دولار، بعد أن كانت ٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٧. وبلغ عدد الدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها المقررة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٢٢ دولة تدين ثلاث دول منها هي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا بأكبر قسط؛ إذ تدين كل من هذه الدول الأعضاء الثلاثة بمبلغ ١٢ مليون دولار بنهاية أيلول/سبتمبر. وقد أبلغت فرنسا الأمانة العامة بأن مدفوعاتها للمحكمتين ستتم بحلول نهاية العام كما وردت مدفوعات تفوق ٤ مليون دولار من إيطاليا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولم يتم الاتحاد الروسي بأية مدفوعات للسنة الحالية بل لأي سنة من السنوات السابقة في حقيقة الأمر. ولا تزال متأخرات الولايات المتحدة تزداد لأن تلك الدولة لا تدفع نصيبها المقرر كاملا.

جيم - الحالة النقدية - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى نهاية سنة ٢٠٠٠

الميزانية العادية - التدفق النقدي

٢٤ - ظلت الحالة النقدية للميزانية العامة خلال التسعة أشهر الأولى من السنة تتسم بالنمط المألوف من الأرصدة الإيجابية والسلبية وبدأت برصيد إيجابي قدره ١١١ مليون دولار. وفي تموز/يوليه، أصبحت الحالة النقدية سالبة وظلت على تلك الحال حتى أيلول/سبتمبر عندما وردت مدفوعات كبيرة الحجم من اثنتين من الدول الأعضاء، منها ١٦٤ مليون دولار من اليابان و ٢٣,٦ مليون دولار من الولايات المتحدة. وفي نهاية أيلول/سبتمبر كانت الحالة النقدية فوق الصفر قليلا.

٢٥ - وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، تشير التوقعات إلى أن الحساب النقدي في

٣١ - وإضافة إلى ذلك، تتمتع بعض البعثات النشطة بوضع نقدي أفضل من غيرها. ففي حوزة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على سبيل المثال، ثلث الأرصدة النقدية المتاحة للبعثات النشطة بينما تفتقر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى مبالغ كافية لشراء الخدمات والسلع وسداد مدفوعات القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات كلما ازدادت الالتزامات ارتفاعاً. وبموجب قرار الجمعية العامة، لا يسمح بالاقتراض فيما بين حسابات بعثات حفظ السلام النشطة، مما يعني أن التكاليف المتوقعة والمبرمجة للقوات ومدفوعات المعدات المملوكة للوحدات قد تتأخر في بعض البعثات.

٣٢ - وتبلغ الأموال النقدية المتاحة للبعثات غير النشطة ٣٧٤ مليون دولار. وأغلب هذا المبلغ مخصص لتسوية المطالبات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات بشأن المعدات المملوكة للوحدات والتي ينبغي التفاوض بشأنها ووضعها في شكلها النهائي والتصديق عليها قبل إجراء الدفع. وعندئذ فقط يمكن أن تتم المدفوعات شريطة أن تكون الأموال النقدية متوافرة.

٣٣ - وتبلغ الأموال النقدية المودعة في صندوق احتياطي حفظ السلام ١٨٠ مليون دولار. ويمثل صندوق احتياطي حفظ السلام آلية للتدفق النقدي تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة على وجه السرعة لاحتياجات عمليات السلام الجديدة أو التي يتم تمديدها. وهذه الآلية هي مصدر التمويل الأولي لبعثات حفظ السلام.

٣٤ - ويقدم الصندوق ضمانات نقدية للالتزامات، ولا سيما للالتزامات التجارية، التي يتم الدخول فيها عند بدء بعثة جديدة أو تمديد بعثة قائمة. وتستند المبالغ المعنية على مستويات سلطة الالتزام الفردي التي تمنحها اللجنة

حدا أقصى من الرصيد النقدي السالب بغض النظر عن مدى استبعاد حدوث ذلك.

٢٨ - ولا ريب في أن الجهود التي بذلها عدد كبير من الدول الأعضاء لدفع مستحقاتها في الموعد المحدد قد حسّن الحالة النقدية للمنظمة. بيد أن حجم الأموال النقدية في نهاية العام لا يزال رهينا بالإجراء الذي ستتخذه دولة عضو واحدة. فإذا لم يسدد ذلك المبلغ، فإن العودة إلى الاقتراض بين الحسابات يشكل احتمالاً حقيقياً إلى حد كبير.

التدفق النقدي لعمليات حفظ السلام

٢٩ - يعتمد حجم الأموال النقدية المتوافرة لعمليات حفظ السلام على توقيت الأنصبة المقررة لحفظ السلام وحجمها. إذ يبلغ التدفق النقدي في عمليات حفظ السلام ذروته في الربيع والخريف من كل عام مع حدوث تباطؤ لعدة أشهر تقريباً حسب توقيت إصدار الأنصبة المقررة الرئيسية لحفظ السلام. ويكون لدى المنظمة، في المتوسط، مبلغ يتراوح بين ٩٠٠ مليون دولار و ١ بليون دولار من الأموال النقدية لحفظ السلام طوال العام. ويبدو هذا المبلغ ضخماً بشكل مزلزل إلى أن يدرك المرء طريقة توزيعه بالتحديد في شكل أموال نقدية في حسابات البعثات النشطة أو حسابات البعثات غير النشطة وفي صندوق احتياطي حفظ السلام.

٣٠ - وتبلغ الأموال النقدية المتاحة في الوقت الراهن للبعثات النشطة ٤١٩ مليون دولار. وهذا المبلغ ضئيل جداً لإدارة هذه البعثات في إطار الميزانية العادية. وبناء على الخبرة العملية المكتسبة خلال الأشهر القليلة المنصرمة، تبلغ الاحتياجات الشهرية من الأموال النقدية نحو ١٢٠ مليون دولار وهي آخذة في الازدياد. ولذلك، لا يمثل الرصيد النقدي الحالي سوى ثلاثة أشهر من الأموال النقدية المتاحة. وهذا الوضع هش إن لم يكن مدعاة للاضطراب.

دال - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٣٧ - تم خلال السنوات القليلة الماضية اتباع سياسة الأمين العام القاضية بأن تدفع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء مقابل الالتزامات المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات أثناء السنة، في غضون تلك السنة. بيد أن قدرا أكبر مما هو مألوف من الشكوك يكتنف قدرة الأمانة العامة على مواصلة تلك السياسة في سنة ٢٠٠٠.

٣٨ - ومن الواضح أن تأخير المدفوعات ظل مصدرا للتمويل التحوطي لعمليات حفظ السلام بأسرها. أما الآن ومع ازدياد مستوى الموارد المطلوبة للاضطلاع بهذه البعثات، فإن مستوى المدفوعات الناجم عن ذلك للدعم المدني واستخدام القوات والمعدات المملوكة للوحدات سيرتفع أيضا، مما يعني أن ضمان أن يظل الأمين العام مواكبا للالتزامات المتعلقة بالقوات وبالمعدات المملوكة للوحدات آخذ في التضاؤل. ومن المتوقع استمرار السياسة الحالية بيد أنه من غير الممكن تأكيد الالتزام في هذا الوقت.

٣٩ - وبلغ مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات في بداية السنة ٨٠٠ مليون دولار. واكتملت في وقت سابق من هذا العام مدفوعات قدرها ٩١ مليون دولار عن التزامات تمت في سنة ١٩٩٩ ولكنها لم تدفع في ذلك العام. وإضافة إلى ذلك، سُددت مدفوعات أخرى من المتأخرات المحصلة في سنة ١٩٩٩ من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بلغت جملتها ٧١ مليون دولار.

٤٠ - بيد أن الالتزامات المعقودة لسنة ٢٠٠٠ بلغت حتى الآن مستوى أعلى مما كانت عليه في الماضي ووصلت نحو ٣٦٥ مليون دولار. وتمت مدفوعات جزئية تتعلق بالقوات وبالمعدات المملوكة للوحدات بلغ مجموعها ٨٤ مليون دولار خلال السنة. وإضافة إلى ذلك، ستتم مدفوعات مرحلية

الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أو الجمعية العامة. وعندما تتم الموافقة على الأنصبة المقررة المبدئية وتبدأ عملية تحصيل الأنصبة المقررة تجدد موارد الصندوق الاحتياطي من الأموال النقدية للبعثات النشطة.

٣٥ - وتتم مواصلة التمويل من خلال الاشتراكات المقررة والتبرعات. ويمكن توضيح ذلك من خلال تاريخ بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو فقد أنشئت هذه البعثة في سنة ١٩٩٩ للاضطلاع بمهام ذات أهمية تتمثل في تحقيق الاستقرار وبسط السلام وإحلال الديمقراطية في كوسوفو. ووافقت الجمعية العامة في البداية على سلطة التزام بأنصبة مقررة قدرها ١٢٥ مليون دولار. ورشما يتم ورود قدر كبير من الاشتراكات المقررة، استمدت تكاليف البداية كسلفة من صندوق احتياطي حفظ السلام. وبلغت الأنصبة المقررة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ٦٢٦ مليون دولار. بيد أن مجموع المبالغ التي وردت حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر بلغ ٤١٩ مليون دولار، أي ٧٦ في المائة فقط من المبالغ المقررة. وهذه النسبة رغم قلتها أفضل مما تحقق في بعثات أخرى كثيرة بلغ مجموع المبالغ الموردة فيها، لنفس المستوى من الأنصبة المقررة، نحو ٥٠ في المائة أو أقل.

٣٦ - وورد جزء آخر من مواصلة تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يمثل قسما كبيرا من الاحتياجات المالية اللازمة لبنيتها الأساسية، من المنح التي قدمها المانحون. فمن مجموع ٢٧٥ مليون مارك ألماني تم التعهد بها للمساعدات المحددة الغرض وغير المحددة الغرض ورد مبلغ قدره ٢٢٨ مليون مارك ألماني. ومن المرجح أن يتم دفع المبلغ غير المسدد البالغ ٤٦ مليون مارك ألماني بنهاية سنة ٢٠٠٠.

٤٤ - وحالة الأموال النقدية مجتمعة رهينة، في هذا الوقت من السنة، بحجم وتوقيت المبلغ الذي ستدفعه الولايات المتحدة للأمم المتحدة بنهاية سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للميزانية العادية، وهو أمر سيظل غير مؤكد إلى أن تكتمل العمليات القانونية والتنفيذية. وفي ضوء هذه الظروف، تستند توقعات الأموال النقدية مجتمعة إلى السيناريوهات الثلاثة بشأن المدفوعات المحتملة من قبل الولايات المتحدة التي ورد ذكرها آنفاً.

٤٥ - ووفق السيناريو الأول، الذي يفترض أن تقوم الولايات المتحدة بدفع اشتراكها المقرر في الميزانية العادية كاملاً، سيبلغ مجموع الأموال النقدية ١,٠٣٤ مليون دولار، منها ٩٨٦ مليون دولار لحفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين و ٤٨ مليون دولار للميزانية العامة. ورغم أن مجموع المبلغ سيكون أقل من مستوى العام الماضي، فإن ذلك لا يعني، خلال سنتين متتاليتين، النجاح في تفادي الاقتراض تماماً بين الحسابات في نهاية السنة لدعم الميزانية العادية.

٤٦ - ووفق السيناريو الثاني، ستبلغ الأموال النقدية مجتمعة ٩٣٤ مليون دولار، منها ٩٨٦ مليون دولار لحفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين، بينما تشهد حالة الأموال النقدية في الميزانية العادية عجزاً قدره ٥٢ مليون دولار. ويفترض هذا السيناريو أن الولايات المتحدة لن تدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار من نصيبها المقرر للسنة الحالية. ويعني هذا السيناريو أن يتجدد، خلال سنة ٢٠٠٠، إلى عجز الأموال النقدية في الميزانية العادية وأن تبرز الحاجة إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام.

٤٧ - ووفق السيناريو الثالث، تبلغ الأموال النقدية مجتمعة ٧٦٦ مليون دولار، منها ٩٨٦ مليون دولار لحفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين، بينما تسجل حالة الأموال النقدية

قدرها ٨٦ مليون دولار للبعثات النشطة وذلك في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع دفع مبالغ أخرى قبل نهاية سنة ٢٠٠٠ للوفاء بالتزامات السنة الحالية.

٤١ - وسيبذل الأمين العام قصارى جهده لدفع مبالغ كافية لتفادي ازدياد ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء لقاء القوات والمعدات المملوكة للوحدات. بيد أن المدفوعات المتوقعة المتبقية تعتمد اعتماداً شديداً على التحصيل السريع للأنصبة المقررة لحفظ السلام في العام الحالي. وثمة حاجة لدفع ٩٧ مليون دولار أخرى حتى يتسنى سداد التزامات السنة الحالية كاملة. وإذا أمكن تحقيق ذلك، فإن الديون ستبلغ في نهاية السنة ٧٣٦ مليون دولار.

٤٢ - وخلاصة الأمر أن الديون المستحقة لقاء الالتزامات المتعلقة بالقوات وبالمعدات المملوكة للوحدات تظل مرتفعة ويتعذر تخفيضها. ولذلك، تتمثل الأولوية القصوى للأمين العام في احتواء المستوى الحالي من الديون من خلال دفع التزامات السنة الحالية المتعلقة بالقوات وبالمعدات المملوكة للوحدات كاملة. أما أولويته الثانية، فتكمن في تخفيض مستوى الديون الحالي بتخصيص الأنصبة المقررة المحصلة التي ظلت تمثل متأخرات لوقت طويل لتلك الغاية. وتراعي كل من الأولوية الأولى والثانية ضرورة الاحتفاظ بقدر كاف من الأموال النقدية العامة للمحافظة على السيولة النقدية للمنظمة.

هاء - حالة الأموال النقدية مجتمعة

٤٣ - تتأثر السيولة النقدية العامة بثلاثة مؤشرات هي الأنصبة المقررة وتوافر الأموال النقدية والديون للدول الأعضاء. وإذا جُمعت هذه المؤشرات بعضها إلى بعض، أمكن التأكد من التوقعات النهائية للأموال النقدية مجتمعة لنهاية سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين.

عجزا في الميزانية العادية قدره ٢٢٠ مليون دولار. ومع أن حدوث هذا السيناريو مستبعد إلى حد كبير؛ إذ أنه يفترض عدم دفع الولايات المتحدة قسما كبيرا من نصيبها المقرر للسنة الحالية، فإنه يعني حدوث عجز كبير في الميزانية العادية يؤدي إلى انخفاض الأموال النقدية مجتمعة إلى المستوى السابق الذي بلغته سنة ١٩٩٨.

ثانيا - الاستنتاج

٤٨ - رغم أن التوقعات كانت تشير إلى أن سنة ٢٠٠٠ ستشهد العودة بشكل متصل إلى موقف مالي عام أكثر إيجابية، فإن المؤشرات المالية الرئيسية المستخدمة لتحديد صحة المنظمة تشير إلى أن نقيض ذلك قد يحدث. فالميزانية العادية وحدها تظهر، بفضل ازدياد الدول الأعضاء التي تسدد نصيبها كاملا، علامات تدل على استمرار التقدم، رغم أن دولة عضو واحدة مدينة بنسبة ٨١ في المائة من مجموع المبالغ المستحقة في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتزداد مستويات الأنصبة المقررة لحفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين على نحو ملحوظ، بينما تصل المبالغ غير المسددة أيضا إلى مستويات أعلى. وفي الختام، تكتنف الشكوك قدرة المنظمة على مواصلة سياسة الأمين العام بمواكبة الالتزامات السنوية للقوات والمعدات المملوكة للوحدات.